المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد 18A2 2025 تشرين1
No. 18A2 2025 October

معنى اللّام الواردة في أحكام الله تعالى وأفعاله

م. د. أحمد عوّاد ياسين الجوعانيّ
كلّيّة التّربية للعلوم الإنسانيّة/ جامعة بابل

الملخّص

اختلف أهل العربيّة في توجيه دلالة اللّام الواردة في أحكام الله تعالى وأفعاله، وشاع هذا الاختلاف في محملها عند المعربين والمفسّرين، فما سبب إخراج هذه اللّام عن بابها واختلافهم في معناها ؟ وما الوجه الأقوى في المعنى والأسلم من الاعتراض ؟ هذا ما حاولنا الكشف عنه في هذا البحث. وبعد تتبع هذه المسألة في كتب النّحو والإعراب والتّفسير رأيت أنّ الجواب عن هذين السّؤالين يقتضي أوّلاً عرض أشهر أقوالهم في معاني هذه (اللّام) والفروق بينها ثمّ بسط أقوالهم في توجيه معناها في طائفة من الشّواهد. وقد تبيّن من عرض أقوالهم أنّ سبب إخراجهم هذه اللّام عن بابها واختلافهم في دلالتها في آيات إنّما يعود طلباً لمعنى صحيح ينزّه الحقّ تعالى عن الظّلم وعن كلّ قبيح، وينزّه القرآن أيضاً عن وقوع التّناقض بين آياته. وقد أظهر البحث أنّ حمل اللّام على التّعليل المجازيّ هو الأقوى في المعنى والأسلم من الاعتراض الّذي ينجم من التّوجيهات الأخرى.

الكلمات المفتاحيّة: معنى اللّام، أحكام الله تعالى، أفعاله.

The Meaning of the Letter "lām" Used in Reference to the Rulings and Actions of Allah Almighty

Lect. Ahmed Awad Yasin Al-Joani (Ph.D(
University of Babylon/ College of human Sciences
Hum114.ahmed. auad@uobabylon.edu.iq

Abstract

Scholars of the Arabic language have different points of view regarding the interpretation of the “lām” that appears in relation to Allah’s rulings and actions. This disagreement is commonly reflected in the works of both Qur’anic commentators and grammatical analysts. Then, what is the reason behind taking this particular “lām” out of its usual grammatical function and having various interpretations of its meaning . This research aims to explore the reasons behind this divergence, clarify the strongest and most accurate interpretation of the “lām”, and identify the meaning that is regarded as being the most powerful and the least subject to objections and misinterpretation .After examining this issue in works of grammar, syntax, and Qur’anic exegesis, it became evident that answering these two questions first requires presenting the most prominent scholarly opinions regarding the meanings of this particular “lām” and the distinctions between them, followed by an exposition of their interpretations concerning its meaning in a selected set of textual evidences .The analysis revealed that the scholars’ decision to interpret this “lām” differently in the context of God’s decrees and actions stems from their pursuit of a sound understanding that safeguards the Divine from any attribution of injustice or imperfection and protects the Qur’an from any appearance of contradiction among its verses .The study further demonstrates that interpreting the “lām” as indicating figurative causality provides the strongest meaning and remains the

most consistent approach, free from the objections that arise from alternative explanations .

Keywords: meaning of lam, God's rulings, His actions .

مقدّمة

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله الّذي ليس لعلمه غاية، ولا لجوده نهاية وصلّى الله على سيّدنا محمّد المبعوث بالهداية وعلى آله وصحبه، صلاة تنجي من الضّلالة والغواية.

أمّا بعد:

فتعدّ اللّام من أوسع حروف المعاني تصرفاً في أداء المعاني حتّى عدّد بعض النّحويّين لها أكثر من ثلاثين معنى[1]. ممّا حدا ببعضهم أنْ يخصّص الحديث عنها في كتاب مستقلّ كما فعل الزّجّاجيّ في إفراده مؤلّفاً لها سمّاه اللّامات.

ولم تقتصر أهميّة تحديد معنى اللّام عند النّحويّين، بل قد أولاها المفسّرون عناية كبيرة، وذلك بتتبّعهم معانيها المختلفة في خضم شروحهم لمعاني التّنزيل ووقوفهم على أحكام آياته.

لذا ينبغي علينا أنْ نبذل غاية وسعنا في الكشف عن معانيها ومقاصدها وأغراضها في لغة التّنزيل.

ولست ادّعي انفرادي في هذا البحث، فعلماؤنا - رحمهم الله – لم يغفلوا البحث في معنى (اللّام) الواردة في أحكام الله تعالى وأفعاله إلّا أنّ النّاظر في هذه المسألة يجد أنّه قد كانت لهم فيها مذاهب شتّى، ينقض بعضها بعضاً، فمنهم من حمل اللّام على التّعليل، ومنهم منع ذلك وحملها على العاقبة، ومنهم من لم يقنع بهذين الوجهين وذهب يبحث لها عن معنى آخر.

ولهذا الّذي قدّمته رأيت أنْ لا بدّ من النّظر في هذه المسألة، لنحاول معرفة سبب إخراج هذه اللّام عن بابها، وسبب اختلافهم في معناها، ونعرف أيضاً الوجه الأقوى في المعنى والأسلم من الاعتراض.

ولأجل أنْ يكون الموضوع واضحاً بيّناً نعرض أوّلاً أشهر أقوالهم في معاني هذه (اللّام) والفروق بينها ثمّ نبسط أقوالهم في توجيه معناها في طائفة من شواهد هذه المسألة.

معنى اللّام:

اختلف أهل العربيّة في معنى اللّام الواردة في أحكام الله تعالى وأفعاله على أربعة أقوال مشهورة[2]:

الأوّل: أنّها لام التّعليل الحقيقيّ.

الثّاني: أنّها لام التّعليل المجازيّ.

الثّالث: أنّها لام العاقبة والصّيرورة والمآل.

الرّابع: أنّها لام الأمر.

وقد بحث علماء اللّغة والتّفسير الفروق بين هذه المعاني مبيّنين الاختلاف في موقف الفاعل معها.

فأمّا لام التّعليل الحقيقيّ فهي الّتي يكون ما بعدها علّة وغاية لفاعل الفعل. وتسمّى في بعض استعمالاتها لام كي.

قال الزّجّاجيّ: ((هذه اللّام تجيء مبيّنة علّة إيقاع الفعل، وذلك قولك: إنّما أكرمتُ زيداً لعمرٍو، أي من أجل عمرو، وإنّما بررتُ أخاك لك، أي من أجلك، وكذلك ما أشبهه.

وربّما دخلت على الفعل المستقبل فكانت بمنزلة لام كي في نصب ما بعدها؛ لأنّهما متضارعان يجيئان مبيّنين علّة إيقاع الفعل. وبعض النّاس يقول: إذا دخلت على الفعل المستقبل فهي لام كي بعينها، وإذا دخلت على الأسماء فهي الّتي تبيّن المفعول، والقول فيهما واحد)) [3].

وأمّا لام التّعليل المجازيّ فهي لا تختلف عن لام التّعليل الحقيقيّ في ظاهر التّعليل غير أنّها لا يراد معها الغرض والغاية.

قال الزّمخشريّ في توجيه اللّام في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ **لِيَزْدَادُوا** إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [آل عمران: 178]: ((فإنْ قلت: كيف جاز أنْ يكون ازدياد الإثم غرضاً لله تعالى في إملائه لهم؟ قلت: هو علّة للإملاء، وما كلّ علّة بغرض. ألا تراك تقول: قعدت عن الغزو للعجز والفاقة، وخرجت من البلد لمخافة الشّر، وليس شيء منها بغرض لك. وإنّما هي علل وأسباب، فكذلك ازدياد الإثم جعل علّة للإمهال وسبباً فيه. فإنْ قلت: كيف يكون ازدياد الإثم علّة للإملاء كما كان العجز علّة للقعود عن الحرب؟ قلت: لمّا كان في علم اللّه المحيط بكلّ شيء أنّهم مزدادون إثماً، فكان الإملاء وقع من أجله وبسببه على طريق المجاز)) [4].

وأمّا لام العاقبة والصّيرورة فهي الّتي يكون ما بعدها عاقبة ومآلاً لما قبلها، ولم يكن غاية مقصودة للفاعل، ويبدو أنّ القائلين بها يخرجونها عن أصل معناها ويرونها غير لام التّعليل؛ لأنّ لام التّعليل يكون ما بعدها غرضاً لفاعل الفعل، ويكون مترتباً على الفعل، وليس في لام العاقبة والصّيرورة إلّا التّرتيب فقط [5].

قال الزّجّاجيّ: ((باب لام العاقبة: وهي الّتي يسمّيها الكوفيّون لام الصّيرورة، هذه اللّام هي ناصبة لما تدخل عليه من الأفعال بإضمار (أنْ)، والمنصوب بعدها بتقدير اسم مخفوض، وهي ملتبسة بلام المفعول من أجله، وليست بها، وذلك قولك: أعددتُ هذه الخشبة ليميل الحائط فأدعمه بها، وأنت لم ترد ميل الحائط، ولا أعددتها للميل؛ لأنّه ليس من بغيتك وإرادتك، ولكن أعددتها خوفاً من أنْ يميل فتدعمه بها، واللّام دالّة على العاقبة، وكذلك قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8]؛ وهم لم يلتقطوه لذلك، إنّما التقطوه ليكون لهم فرحاً وسروراً، فلمّا كان عاقبة أمره إلى أنْ صار لهم عدوّاً وحزناً جاز أن يقال ذلك، فدلّت اللّام على عاقبة الأمر، والعرب قد تسمّي الشّيء باسم عاقبته، كما قال تعالى: ﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: 36]؛ إنّما كان يعصر عنباً تؤول عاقبته إلى أنْ يكون خمراً فسمّاها بذلك)) [6].

وقد ذهب بعضهم إلى أنّ كلّ لام في القرآن فهي للعاقبة ولا تكون للتّعليل أبداً.

قال القرافيّ: ((وعن الشّيخ أبي الحسن الأشعريّ رضي الله عنه: أنّ كلّ لام في كتاب الله تعالى، فإنّها لام الصّيرورة والعاقبة، وليس في القرآن لام كي أصلاً)) [7].

وإلى خلاف هذا ذهب آخرون، فقد أنكروا ثبوت معنى العاقبة فيها مطلقاً. ونسبه بعضهم إلى البصريّين [8]، وبعضهم إلى الكوفيّين [9].

والّذي أراه أنّ إخراج اللّام عن أصل معناها وحملها على العاقبة في كلّ القرآن قول غير مقبول؛ لأنّ فيه نقضاً لكلام العرب، وهو خلاف ظاهر اللّام في نصوص عديدة من القرآن.

من ذلك قوله تعال: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ **لِنُثَبِّتَ** بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلًا﴾ [الفرقان: 32].

فاللّام هنا للتّعليل الحقيقيّ، لبيان الحكمة والغاية ممّا قبلها، قال أبو حيّان: ((واللّام في ﴿لِنُثَبِّتَ بِهِ﴾ لام العلّة)) [10].

وكذلك لا يقبل إنكار بعض النّحويّين معنى العاقبة فيها، لثبوته في القرآن وكلام العرب[11].

فمن القرآن قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ **لِيَكُونَ** لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8]، ومن كلام العرب قول أبي العتاهيّة[12]:

لِدُوْا لِلْمَوْتِ، وَابْنُوْا لِلْخَرَابِ فَكُلُّكُمُ يَصِيْرُ إِلَى تَبَابِ

فلا أحد يلد للموت ولا أحد يبني للخراب، ولكنّه أخبر بما يؤول إليه عاقبة أمره من الموت والخراب.

وكذلك في الآية الكريمة فهم لم يلتقطوه ليكون لهم عدوّاً وحزناً، ولكنّه أنبأ بما إليه يؤول عاقبة أمره.

ويؤيّد ثبوت هذا المعنى للّام أيضاً ثبوته عند البصريّين والكوفيّين، فلا خلاف بينهما في هذا المعنى، وإنّما الخلاف في الاصطلاح.

قال أبو البركات الأنباريّ في توجيه قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾: ((اللّام في (ليكون) يسمّيها البصريّون لام العاقبة، أي: كان عاقبة التقاطهم العداوة والحزن، وإنْ لم يكن التقاطهم له لهما. ويسمّيها الكوفيّون لام الصّيرورة. أي صار له عدوّاً وحزناً، وإنْ التقطوه لغيرهما)) [13].

ولا يعترض على هذا بأنّ ثمّة اختلافاً بين الاصطلاحين، فالاصطلاحان في المعنى سواء، قال الزّجّاجيّ: ((ومعنى الصيرورة والعاقبة في هذا سواء وإنْ اختلف اللّفظان)) [14].

سبب إخراج اللّام عن بابها واختلافهم في معناها:

صنيع أهل اللّغة والتّفسير الّذي قدّمنا طرفاً منه يطرح سؤالاً هو: ما سبب إخراج هذه اللّام عن بابها واختلافهم في معناها ؟ وإذا قدّر أنْ نعرف السّبب، فما الوجه الأقوى في المعنى والأسلم من الاعتراض ؟ والجواب عن هذين السّؤالين يقتضي بسط أقوالهم في طائفة من شواهد هذه المسألة.

طائفة من الشّواهد:

اشتهر الاستشهاد في هذه المسألة بقوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ **لِيَكُونَ** لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8] على أنّ (اللّام) تأتي فيها للعاقبة؛ لوجوب هذا التّخريج فيها عندهم؛ لأنّه لم يكن داعي آل فرعون إلى التقاط موسى من اليمّ أنّ يكون لهم عدوّاً وحزناً، وإنّما المحبّة والتّبنّي، قال تعالى: ﴿ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾ [طه: 39])) وقال: ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ لا تَقْتُلُوهُ عَسى أَنْ يَنْفَعَنا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَداً ...﴾ [القصص: 9].

قال الرّازيّ: ((أمّا قوله: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾، فالمشهور أنّ هذه اللّام يراد بها العاقبة، قالوا: وإلّا نقض قوله: ﴿ وَقَالَتِ امْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِي وَلَكَ﴾، ونقض قوله: ﴿ وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِنِّي﴾ [طه: 39]))[15].

وبنحو هذا أيضاً قال النّحويّون، قال ابن هشام: ((واللّام هنا ليست للتّعليل؛ لأنّهم لم يلتقطوه لذلك، وإنّما التقطوه ليكون لهم قرّة عين، فكانت عاقبته أنْ صار لهم عدوّاً وحزناً))[16].

ورأى بعضهم أنّ اللّام هنا يصحّ أنْ تكون للتّعليل الحقيقيّ، بمعنى، أنّ الله- عزّ وجلّ- سخّر بمشيئته آل فرعون لالتقاط موسى؛ ليجعله عدوّاً لهم وحزناً، فكأنّه- سبحانه وتعالى - يقول: قدّرنا عليهم التقاطه بحكمتنا ومشيئتنا، ليكون لهم عدوّاً وحزناً.

إلى هذا المعنى أشار ابن كثير بقوله: ((قال محمّد بن إسحاق وغيره: اللّام هنا لام العاقبة، لا لام التّعليل؛ لأنّهم لم يريدوا بالتقاطه ذلك، ولا شكّ أنّ ظاهر اللّفظ يقتضي ما قالوه، ولكن إذا نظر إلى معنى السّياق، فإنّه تبقى اللّام للتّعليل؛ لأنّ معناه أنّ الله تعالى قيّضهم لالتقاطه ليجعله عدوّاً لهم وحزناً فيكون أبلغ في إبطال حذرهم منه، ولهذا قال تعالى: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ [القصص: 8]))[17].

وثمّة وجه آخر فيها، وهو أنْ تكون للتّعليل على جهة المجاز، قال الزّمخشريّ: ((اللّام في (ليكون) هي لام كي الّتي معناها التّعليل، كقولك: (جئتك لتكرمني سواء بسواء)، ولكن معنى التّعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنّه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أنْ يكون لهم عدوّاً وحزناً، ولكن: المحبّة والتّبنّي، غير أنّ ذلك لمّا كان نتيجة التقاطهم له وثمرته، شبّه بالدّاعي الّذي يفعل الفاعل الفعل لأجله، وهو الإكرام الّذي هو نتيجة المجيء، والتّأدّب الّذي هو ثمرة الضّرب في قولك: ضربته ليتأدّب. وتحريره: أنّ هذه اللّام حكمها حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه التّعليل، كما يستعار الأسد لمن يشبه الأسد)) [18].

وبهذا قال الرّازيّ بعد تحقيقه، قال: ((واعلم أنّ التّحقيق ما ذكره صاحب الكشّاف، وهو أنّ هذه اللّام هي لام التّعليل على سبيل المجاز، وذلك لأنّ مقصود الشّيء وغرضه يؤول إليه أمره فاستعملوا هذه اللّام فيما يؤول إليه الشّيء على سبيل التّشبيه، كإطلاق لفظ الأسد على الشّجاع والبليد على الحمار)) [19].

فاللّام في قوله تعالى:﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ لها وجه مشهور، وهو أنّها للعاقبة، ولها وجه غير مشهور، وهو أنّها للتّعليل الحقيقيّ. وثمّة وجه بينهما، وهو القول بالتّعليل على جهة المجاز.

وقد لاحظنا من ظاهر أقوالهم أنّ الّذي حمل جمهور النّحويّين والمفسّرين على إخراج اللّام عن بابها والقول بالعاقبة هو ما يقتضيه ظاهر اللّفظ في الآية الكريمة، والّذي حمل ابن كثير على القول بالتّعليل الحقيقيّ هو ما يقتضيه سياقها من إبقائها على بابها.

والّذي أراه أنّ الّذي حملهم على القول بما قالوا قد يكون غير ما صرّحوا به.

أمّا العاقبة فإنّما قالوا بها دفعاً للقول بالتّعليل في أحكام الله تعالى وأفعاله. وكذلك القول بالتّعليل على جهة المجاز.

يؤيّد هذا ما صرّح به الرّازي في موضع آخر من تفسيره، حيث قال: ((وإذا ثبت بالدّليل أنّه يمتنع تعليل أفعال الله تعالى وأحكامه بالعلل ثبت أنّ كلّ ظاهر أشعر به فإنّه مؤوّل محمول على معنى آخر))[20].

وأمّا التّعليل على جهة الحقيقة فإنّما قالوا به التزاماً منهم بالقول به في أحكام الله تعالى وأفعاله.

يؤيّد هذا ما يفهم من كلام الزّركشيّ في ردّه على من يقول بالعاقبة في أحكام الله تعالى وأفعاله وينكر القول بالتّعليل الحقيقيّ فيها، قال: ((ولأنّ لام العاقبة إنّما تكون في حقّ من يجهل العاقبة كقوله: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8] وأمّا من هو بكلّ شيء عليم فمستحيلة في حقّه وإنّما اللّام الواردة في أحكامه وأفعاله لام الحكمة والغاية المطلوبة من الحكمة، ثم قوله: ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8] هو تعليل لقضاء الله بالتقاطه وتقديره لهم فإنّ التقاطهم لهم إنّما كان بقضائه وقدره وذكر فعلهم دون قضائه؛ لأنّه أبلغ في كونه حزناً لهم وحسرة عليهم)) [21].

وأرى أنّ التّوجيه الأقوى في المعنى والأسلم من الاعتراض هو أنّ تكون اللّام للتّعليل على جهة المجاز؛ لأنّه جمع بين ما فرّقوه، وهو ما يقتضيه ظاهر اللّفظ في الآية الكريمة وما يقتضيه سياقها من إبقاء اللّام على بابها.

وإذا كان الزّمخشريّ لم يكشف عن سرّ التّجوّز في اللّام، فقد كشف عنه بدقّة بالغة الدّكتور محمّد أمين الخضريّ، حين قال: ((إنّ النّظم الحكيم أراد إظهار قدرة الله الباطشة في تسخير فرعون وملئه – وهم الّذين أسالوا دماء جيل من أطفال بني إسرائيل رغبة في الوصول إلى دمّ موسى – لإرادته تعالى، فيلتقطونه وكأنّهم يعلمون أنّهم يسيرون إلى نهايتهم المحتومة، ويضعون نهاية ملكهم بأيديهم، كما يتجرّع المنتحر السّمّ بيده لإنهاء حياته، وهذا أبرز لكمال قدرة الله تعالى، ونفاذ إرادته. وفي هذا الأسلوب ما فيه من التّهكّم والسّخرية على غرار قوله تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: 21]، وقوله: ﴿ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ﴾ [الصّافات: 23]))[22].

وإلى هذه النّكتة من أسرار التّجوّز بحرف التّعليل أشار الآلوسيّ في قوله: ((فيه استعارة تهكميّة))[23].

وهذا الّذي ذكرنا جار على ما تتخاطب به العرب من استعمال اللّفظ على طريقتين: إمّا على الحقيقة، وإمّا على المجاز، والقرآن إنّما نزل على سنن لغتهم؛ لكون من أُنْزِل عليه عربيّاً فصيحاً.

ومن الشّواهد الّتي كثرت فيها الآراء وتباينت فيها الأقوال في معنى اللّام قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ مُوسَى رَبَّنَا إِنَّكَ آتَيْتَ فِرْعَوْنَ وَمَلَأَهُ زِينَةً وَأَمْوَالًا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا **لِيُضِلُّوا** عَنْ سَبِيلِكَ﴾ [يونس: 88].

الأوّل: أنّها للتّعليل، وفيه وجهان: أحدهما: أنّه تعليل حقيقيّ، ومعناه: ربّنا، إنّك آتيتهم الزّينة والأموال؛ لتفتنهم بها، فيضلّوا عن سبيلك ويضلّونا ابتلاء منك.

وهذا توجيه الفرّاء[24]، واختاره الطّبريّ[25]، والرّازيّ[26]، وأبو حيّان[27]، والآلوسيّ[28].

قال االفرّاء: ((ثمّ قال موسى (ربّنا) فعلت ذلك بهم (لِيُضِلُّوا) النّاس (عن سبيلك)، وتقرأ (ليَضلُّوا) هم (عن سبيلك)، وهذه لام كي))[29].

والآخر: أنّه تعليل مجازيّ، ومعناه: ((أنّهم لمّا ضلّوا بسبب ذلك جعل إيتاؤه كأنّه للضّلال))[30].

وهذا أحد توجيهات القاضي، نقله عنه الرّازيّ وغيره[31]، كان يرى ((أنّ هذه اللّام لام التّعليل لكن بحسب ظاهر الأمر لا في نفس الحقيقة، وتقريره: أنّه تعالى لمّا أعطاهم هذه الأموال وصارت تلك الأموال سبباً لمزيد البغي والكفر، أشبهت هذه الحالة حالة من أعطى المال لأجل الإضلال فورد هذا الكلام بلفظ التّعليل لأجل هذا المعنى))[32].

الثّاني: أنّها لام العاقبة والصّيرورة، أي: هم لم يؤتوا الزّينة والمال ليضلّوا ولكن لمّا كان عاقبة أمرهم الضّلال كانوا كأنّهم أوتوها لذلك.

وقد نسب أبو جعفر النّحّاس هذا التّوجيه إلى الخليل وسيبويه، وهو أصحّ الأقوال عنده[33]، وقد قال به قطرب[34]، والأخفش[35]، والزّجّاج[36]، وابن فارس[37]، واختاره القرطبيّ[38]، والشّوكانيّ[39].

قال أبو جعفر النّحّاس: ((وأصحّ ما قيل فيها - وهو مذهب الخليل وسيبويه - أنّه لمّا آل أمرهم إلى هذا كان كأنّه لهذا، وسمّي لام العاقبة، أي: لمّا كان عاقبة أمرهم قد آل إلى هذا كان بمنزلة ما كان الأوّل من أجله))[40].

الثّالث: أنّها لام الأمر على وجه الدّعاء عليهم، فالفعل بعدها ليس منصوباً وإنّما هو مجزوم بها، والمعنى: ربّنا ابتلهم بالضّلال عن سبيلك.

روي هذا التّوجيه عن الحسن البصريّ[41]، وقال به ابن الانباريّ[42]، وابن السّرّاج[43]، واقتصر عليه الزّمخشريّ في الكشّاف[44]، واختاره البيضاويّ[45].

قال الزّمخشريّ: ((فإنْ قلت: ما معنى قوله: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ ؟ قلت: هو دعاء بلفظ الأمر، كقوله: رَبَّنَا اطْمِسْ، وَاشْدُدْ ... كأنّه قال: ليثبتوا على ما هم عليه من الضّلال وليكونوا ضلالاً، وليطبع الله على قلوبهم فلا يؤمنوا وما عليّ منهم، هم أحقّ بذلك وأحقّ، كما يقول الأبّ المشفق لولده الشّاطر إذا ما لم يقبل منه، حسرة على ما فاته من قبول نصيحته، وحرداً عليه، لا أنْ يريد خلاعته واتباعه هواه)) [46].

هذه التوجيهات الثّلاثة لمعنى اللّام في الآية الكريمة هي المشهورة عند المفسّرين والمعربين، وثمّة توجيهات أخرى حكاها بعضهم، وهي:

1- أنّها للتّعليل الحقيقيّ، ولكنّ فعل الإضلال بعدها بمعنى الإهلاك، أي: آتيتهم الزّينة والأموال؛ ليهلكوا ويموتوا.

وهو أحد توجيهات الرّازيّ، قال: ((الضّلال قد جاء في القرآن بمعنى الهلاك يقال: [ضلّ] [47] الماء في اللّبن، أي: هلك فيه. إذا ثبت هذا فنقول: قوله: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ معناه: ليهلكوا ويموتوا)) [48].

2- أنّها على حذف (لا) النّافية بين الفعل واللّام المضمرة بعدها (أنْ). والمعنى: ربّنا، إنّك آتيت فرعون وملأه ذلك؛ لئلا يضلّوا.

وهو وجه حكاه النّحّاس عن بعضهم، قال: ((وقد زعم قوم أنّ المعنى: ربّنا إنّك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً في الحياة الدنيا، لأنْ لا يضلّوا عن سبيلك وحذف (لا)، كما قال: ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: 176])) [49].

3 - أنّ الكلام على الاستفهام الإنكاريّ بحذف همزة الاستفهام، أي: أليضلوا عن سبيلك آتيتهم زينة وأموالاً ؟!.

قاله ابن عطيّة[50]، ونقله الرّازيّ عن القاضيّ الّذي كان يرى ((أنْ يكون موسى - عليه السّلام - ذكر ذلك على سبيل التّعجب المقرون بالإنكار، والتّقدير: كأنّك آتيتهم ذلك الغرض، فإنّهم لا ينفقون هذه الأموال إلّا فيه، وكأنّه قال: آتيتهم زينة وأموالاً؛ لأجل أنْ يضلّوا عن سبيل الله ثم حذف حرف الاستفهام)) [51].

4 - أنّ المراد بالكلام النّفي والإنكار وليس الإثبات والإخبار، والمعنى: أنّك ربّنا لم تأتهم زينة وأموالاً؛ لأجل أنْ يضلّوا.

جاء في متشابه القرآن: ((وقد قيل: إنّ المراد به الإنكار لأنْ يعطيهم الأموال في الدّنيا لكي يضلّوا؛ لأنّه لا يمتنع أنْ يكون القوم مجبرة ينسبون الضّلال إليه تعالى وإلى أنّه واقع بإرادته، فقال موسى منكراً لذلك: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ بمعنى: أنّك لم تفعل يا ربّ ما فعلته من الإنعام لكي يضلّوا ! وهذا كما يقول أحدنا لولده عند العتب واللّوم: قد أعطيتك الأموال وأدّبتك وعلّمتك لكي تعصيني، على طرق الزّجر عن معصيته)) [52].

وقد أخرجت اللّام عن بابها وتعدّدت توجيهات المفسّرين والمعربين في معناها؛ لأنّها لو حملت على التّعليل الحقيقيّ لحمل الكلام على أنّه تعالى ((أراد الضّلال منهم، وذلك لا يصحّ عقلاً وسمعاً؛ لأنّه تعالى قد دعاهم إلى خلاف الضّلال، وبعث الأنبياء ليدعوهم إلى خلافه)) [53].

قال الطّبرسيّ: ((اللّام للعاقبة والمعنى: وعاقبة أمرهم أنّهم يضلّوا عن سبيلك، ولا يجوز أنْ تكون لام الغرض؛ لأنّا قد علمنا بالأدلّة الواضحة أنّ الله سبحانه لا يبعث الرّسل ليأمر الخلق بالضّلال، ولا يريد أيضاً منهم الضّلال، وكذلك لا يؤتيهم المال ليضلّوا)) [54].

والّذي يظهر لي أنّه لم يخل واحد من التّوجيهات الأخيرة من ضعف أو مخالفة للأولى.

أمّا حمل الضّلال على معنى الهلاك فهو من الضّعف والمخالفة للأولى بحيث لا يحتاج إلى تدليل.

وأمّا حمل الكلام على حذف (لا) النّافية بعد (أن) المضمرة بعد اللّام فهو ضعيف من جهة العربيّة؛ لأنّ العرب لا تحذف (لا) إلّا مع (أنْ) خاصّة، نحو قوله تعالى: ﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: 176].

قال النّحّاس: ((ظاهر هذا الجواب حسن إلّا أنّ العرب لا تحذف (لا) إلّا مع (أنْ) فموّه صاحب هذا الجواب بقوله عزّ وجلّ: ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾)) [55].

وإنْ كان ما أجازه من إضمار (لا) بعد (اللّام) المضمرة بعدها (أنْ) هو مذهب لبعض الكوفيّين كما أضمروها بعد (أنْ) المظهرة في ﴿أَنْ تَضِلُّوا﴾، فهذا لا يطمأنّ إليه؛ لأنّ البصريّين لا يجيزون إضمار (لا) في هذا الموضع أو في غيره من المواضع إلّا في القسم على ما تبيّن فيه لأبي حيّان.

قال ابن عطيّة: ((وهذا قلق، ولا يجيز البصريّون إضمار (لا) في موضع من المواضع)) [56].

وقال أبو حيّان: ((ولا يجيز البصريّون إضمار (لا) إلّا في القسم على ما تبيّن فيه)) [57].

ثمّ إنّ النّحويّين مجمعون على أنّه لا يسوغ ادّعاء الحذف إلّا بقيام الدّليل القاطع والقرينة الدّالّة على المحذوف بالإجماع، يقول ابن السّرّاج (ت: 316هـ): ((اعلم أنّ جميع ما يُحْذَف فإنّهم لا يحذفون شيئاً إلّا وفيما أبقوا دليل على ما ألقوا)) [58]، ويقول الرّضيّ: ((لا يحذف شيء، لا وجوباً ولا جوازاً إلّا مع قرينة دالّة على تعيينه)) [59].

وإنّما كان تحقّق الدّليل على المحذوف شرطًا مجمعاً عليه؛ لأنّ في تقدير ما لا دليل عليه ضرباً من تكليف علم الغيب في معرفته [60]، ولا يُؤْمَن مع تقدير ما لا دليل عليه اللّعب بمعاني الكلام لاسيّما كلام الله تعالى، ((فغير جائز صرف الكلام عمّا هو في سياقه إلى غيره إلّا بحجّة يجب التّسليم لها)) [61].

وهؤلاء القائلون بحذف (لا) النّافية بعد (أن) المضمرة بعد اللّام، لم يذكروا من الحجج ما يمكن التّسليم لها.

وإنْ قال قائل: إنّه قد ((دلّ على ذلك بأنّه لو لم يُحْمَلْ على هذا الوجه لَحُمِلَ على أنّه أراد الضّلال منهم، وذلك لا يصحّ عقلاً وسمعاً؛ لأنّ الله قد دعاهم إلى خلاف الضّلال، وبعث الأنبياء ليدعوهم إلى خلافه)) [62].

فالجواب أنّ التّقدير إنّما يتعيّن حيث لا يصحّ الكلام من غيره، فأمّا إذا صحّ الكلام من غيره فلا يلجأ إليه، وهو خلاف الأصل.

قال النّحّاس: ((ولا يجوز الحذف إلّا أنْ لا يصحّ الكلام إلّا عليه)) [63].

وقال الرّمانيّ: ((الكلام إذا صحّ معناه من غير حذف، لم يجز تأويله على الحذف)) [64].

وقال الزّركشيّ: ((والحذف خلاف الأصل وعليه ينبني فرعان:

أحدهما: إذا دار الأمر بين الحذف وعدمه كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنّ الأصل عدم التّغيير.

والثّاني: إذا دار الأمر بين قلّة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلّته أولى)) [65].

وكذلك حمل الكلام على الاستفهام الإنكاريّ بحذف حرف الاستفهام، فهو على غير الظّاهر بلا دليل ولا حاجة تدعو إليه، ولا يؤمن مع تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة تدعو إليه اللّعب بمعاني كلام الله تعالى.

ومثله حمله على النّفي والإنكار؛ لأنّ ((حمل الإثبات على النّفي تحريف لكلام الله وتغيير له، وفتح هذا الباب يوجب أنْ لا يبقى وثوق لا بنفيه ولا بإثباته)) [66].

وإذا ثبت هذا فالأولى حمل اللّام على المشهور من أقوال المفسّرين والمعربين سوى توجيه اللّام على أنّها للأمر، فقد تكلّفوا لهذا التّخريج والتّأويل، حتّى يخرجوا بلام التّعليل عن معناها إلى المعنى الّذي أرادوه لها.

ويستبعد هذا التّأويل أيضاً ((بقراءة الكوفيّين (ليُضلّوا) بضمّ الياء فإنّه يبعد أنْ يدعو عليهم بأنْ يضلّوا غيرهم)) [67].

اللّام هنا لام التّعليل المجازيّ، وقول موسى عليه السّلام: ﴿ رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾ عبّرت اللّام فيه عن الاستسلام لمشيئة الله تعالى، والرّضا بقضائه، والوعي بحكمته تعالى في استدراج عصاة خلقه ونفاذ علمه ومشيئته.

وعبّرت أيضاً عن أدب موسى الرّفيع في خطابه لربّه، تسليماً بأنّ ذلك جرى منه سبحانه وتعالى بنفاذ علمه وحكمة قدّرها، استدراجاً لفرعون وملئه، وإملاء لهم حتّى إذا أخذهم بغتة لم يفلتهم، ((فاللّام هذه تحمل في طيّاتها التّسليم بإرادة الله وقضائه النافذ فيما صار إليه فرعون وملؤه من ضلال وإضلال)) [68].

على أنّ ذلك لا يعني إنكار معنى العاقبة فيها، فهو مسلك سلكه أيضاً أهل التّدقيق من العلماء ونقل ذلك عن الخليل وسيبويه.

قال ابن عاشور: ((وقد تردّد المفسّرون في محلّ اللّام في قوله: ﴿ لِيُضِلُّوا عَنْ سَبِيلِكَ﴾. والّذي سلكه أهل التّدقيق منهم أنّ اللّام لام العاقبة. ونقل ذلك عن نحاة البصرة: الخليل وسيبويه، والأخفش، وأصحابهما، على نحو اللّام في قوله تعالى: ﴿ فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: 8] فاللّام الموضوعة للتّعليل مستعارة لمعنى التّرتب والتّعقيب الموضوع له فاء التّعقيب على طريقة الاستعارة التّبعية في متعلّق معنى الحرف فشبّه ترتب الشّيء على شيء آخر ليس علّة فيه بترتب المعلول على العلّة للمبالغة في قوّة التّرتب حتّى صار كأنّه مقصود لمن ظهر عنده أثره، فالمعنى: إنّك آتيت فرعون وملأه زينة وأموالاً فضلّوا بذلك وأضلّوا)) [69].

وما قيل في هذا الشّاهد يقال في قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا **لِيَمْكُرُوا** فِيهَا وَمَا يَمْكُرُونَ إِلَّا بِأَنْفُسِهِمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [الأنعام: 123]، فاللّام في ﴿لِيَمْكُرُوا﴾ يجوز أنْ تكون لام التّعليل الحقيقيّ، وأنْ تكون لام التّعليل المجازيّ، وأنْ تكون لام العاقبة [70].

وأظهر هذه التّوجيهات عندي أنّ اللّام في (ليمكروا) هي لام التّعليل المجازيّ، كالشّاهد الّذي سبق، فتلك الإرادة عينها، وذلك المكر الإلهيّ نفسه الّذي يعلو فوق كلّ مكر يمكره الماكرون، هو ما جسدته اللّام في هذه الآية الكريمة.

((انظر كيف يسخر القرآن الكريم من هؤلاء الّذين يبيتون المكر، ويحكمون الكيد، ويتآمرون على دعاة الخير، وكيف يسخّرهم الله تعالى لهذا الّذي دبّروه وصنعوه لغاية أرادها، فإذا هم يمكرون بأنفسهم، ويحفرون حفر الشّرّ بأيديهم ليقعوا فيها ؟ فأيّ سخرية هذه من ماكر ممكور به، وواضع السّمّ لغيره يجبر على تجرّعه ؟!)) [71].

ومن شواهد هذه المسألة أيضاً قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا **لِجَهَنَّمَ** كَثِيرًا مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [الأعراف: 179].

اللّام في قوله: ﴿لِجَهَنَّمَ﴾ يجوز فيها وجهان مشهوران[72]:

أحدهما: أنّها لام العاقبة، والآخر: أنّها لام التّعليل.

وقد احتجّ كثير ممّن ذهب إلى العاقبة بأنّها لو حملت على التّعليل الحقيقيّ لكان هذا مناقضاً لقوله تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريات: 56]؛ إذ إنّ اللّام فيها للتّعليل ممّا يبيّن أنّ الله تعالى إنّما خلقهم لعبادته، وهنا يبيّن أنّه إنّما خلق كثيراً من الخلق لعذاب جهنّم[73].

قال أبو حيّان: ((وإنّما ذُهِبَ إلى أنّها لام العاقبة والصّيرورة؛ لأنّه تعالى قال: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذّاريات: 56] فإثبات كونها للعلّة ينافي قوله: ﴿إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾))[74].

واحتجّ بعضهم الآخر بتعارض القول بالتّعليل مع العقل.

قال الطّوسيّ: ((اللّام في قوله: (لجهنّم) لام العاقبة، والمعنى أنّه لما كانوا يصيرون إليه بسوء اختيارهم وقبح أعمالهم جاز أنْ يقال: إنّه ذرأهم لها ... ولا يجوز أنْ يكون معنى الآية أنّ الله خلقهم لجهنّم، وأراد منهم أنْ يفعلوا المعاصي، فيدخلوا بها النّار؛ لأنّ الله تعالى لا يريد القبيح؛ لأنّ إرادة القبيح قبيحة؛ ولأنّ مريد القبيح منقوص عند العقلاء تعالى الله عن صفة النّقص)) [75].

ولهذه العلّة وتلك أيضاً حمل الكلام في الآية الكريمة على وجوه أخرى غير العاقبة والتّعليل.

حكى الماتريديّ عن أبي بكر الأصمّ أنّه قال: ((الآية على التّقديم والتّأخير؛ كأنّه قال: ولقد ذرأنا كثيراً من الجنّ والإنس، لهم قلوب لا يفقهون بها، ولهم أعين لا يبصرون بها، ولهم آذان لا يسمعون بها، أولئك لجهنم، وأولئك كالأنعام)) [76].

وهذا قول بعيد؛ ((لأنّه لو جاز هذا في هذا لجاز مثله في جميع القرآن أنْ يجعل أوّل الآية في آخرها، وآخرها في أوّلها، فهذا محال)) [77].

وقيل: في هذه الآية قلب، والتّقدير: ((ولقد ذرأنا جهنم لكثير من الجن والإنس)) [78].

ودعوى القلب هذه غير سديدة؛ ((لأنّ القلب لا يكون إلّا في الشّعر على الصّحيح))[79].

ولو سلمنا بوقوعه في غير الشّعر فهو وجه غريب بعيد لا يؤمن معه اللّعب بمعاني كلام الله تعالى.

وليست اللّام لام العاقبة عند ابن عطيّة؛ لعدم انطباق حقيقتها عليها، قال: ((وهذا ليس بصحيح، ولام العاقبة إنّما يتصوّر إذا كان فعل الفاعل لم يقصد به ما يصير الأمر إليه ... وأمّا هنا فالفعل قصد به ما يصير الأمر إليه من سكناهم جهنم)) [80].

ويجاب عن هذا الاعتراض أنّ الحقّ سبحانه وتعالى لم يخلق الخلق لجهنّم وإنّما خلقهم للرّحمة. ولكن لمّا كانت عاقبة المعتدين جهنّم، كان كأنّه تعالى خلقهم لها [81].

وهناك من رأى أنّ اللّام في قوله: ﴿لِجَهَنَّمَ﴾ لا يصحّ أنْ تكون لام التّعليل؛ محتجّاً بأنّ لام التّعليل ((ممّا لا يدخل في الأسماء الجامدة، وإنّما تدخل على المصادر والأفعال المضارعة، وعلى هذا لا يقال: دخلت بغداد للسّماء والأرض، كما يقال: دخلت بغداد للعلم أو لطلب العلم، وجهنّم اسم جامد، فكيف تدخله لام الغرض)) [82].

وهو قول منقوض بكثرة شواهد دخول لام التّعليل على الأسماء الجامدة في الاستعمال القرآنيّ، منها:

قوله تعالى: ﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى **لِقَوْمِهِ**﴾ [البقرة: 60].

قال السّمين: ((و(لقومه) متعلّق بالفعل واللّام للعلّة، أي: لأجل)) [83].

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ **لِلنَّاسِ** لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾ [آل عمران: 96].

قال أبو حيّان: ((و(للنّاس) متعلّق بـ(وضع)، واللّام فيه للتّعليل)) [84].

وقوله تعالى: ﴿ قَالَتْ أُخْرَاهُمْ **لِأُولَاهُمْ** رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا فَآتِهِمْ عَذَابًا ضِعْفًا مِنَ النَّارِ﴾ [الأعراف: 38].

قال السّمين: ((وقوله: ﴿لِأُولَاهُمْ﴾ اللّام للتّعليل، أي لأجل)) [85].

فاللّام في قوله: ﴿لِجَهَنَّمَ﴾ للعاقبة أو للتّعليل.

والأقوى في المعنى عندي والأسلم من الاعتراض ما قاله الزّمخشريّ: ((وجعلهم - لإعراقهم في الكفر وشدّة شكائمهم فيه، وأنّه لا يأتي منهم إلّا أفعال أهل النّار - مخلوقين للنّار، دلالة على توغّلهم في الموجبات وتمكّنهم فيما يؤهّلهم لدخول النّار)) [86].

من كلّ ما تقدّم نلاحظ أنّ سبب إخراج اللّام الواردة في أحكام الله تعالى وأفعاله عن بابها واختلافهم في معناها إنّما يعود توخّياً لمعنى صحيح ينزّه الحقّ تعالى عن الظّلم وعن كلّ قبيح، وينزّه القرآن أيضاً عن وقوع التّناقض بين آياته.

ويماثل هذه الآيات في تعدّد الأقوال فيها على الصّورة السّابقة في معنى اللّام قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ **لِيَزْدَادُوا** إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [آل عمران: 178]، وقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ (٢٤) **لِيَحْمِلُوا** أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النّحل: 25].

وبنحو الّذي قلنا في ما سبق من الآيات نقول هنا، فاللّام هنا لا تخرج عن التّعليل أو العاقبة.

وهذا الّذي ذكرنا باختصار ما عليه جمهرة المفسّرين والمعربين.

قال السّمين: ((واللّام في (ليزدادوا) فيها وجهان: أحدهما: أنّها لام كي، والثّانية أنّها لام الصّيرورة)) [87].

وقال القرطبيّ في ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ﴾: ((هي لام كي، وهي متعلّقة بما قبلها. وقيل: لام العاقبة)) [88].

ولا يخفى أنّ حمل اللّام على التّعليل المجازي أولى من حملها على التّعليل الحقيقيّ وغيره من التّوجيهات؛ لأنّه - كما قلنا سابقاً – هو الأقوى في المعنى والأسلم من الاعتراض الّذي ينجم من تلك التّوجيهات.

قال الزّمخشريّ: ((فإنْ قلت: كيف جاز أنْ يكون ازدياد الإثم غرضاً لله تعالى في إملائه لهم؟ قلت: هو علّة للإملاء، وما كلّ علّة بغرض. ألا تراك تقول: قعدت عن الغزو للعجز والفاقة، وخرجت من البلد لمخافة الشّر، وليس شيء منها بغرض لك. وإنّما هي علل وأسباب، فكذلك ازدياد الإثم جعل علّة للإمهال وسبباً فيه. فإنْ قلت: كيف يكون ازدياد الإثم علّة للإملاء كما كان العجز علّة للقعود عن الحرب ؟ قلت: لمّا كان في علم الله المحيط بكلّ شيء أنّهم مزدادون إثماً، فكان الإملاء وقع من أجله وبسببه على طريق المجاز)) [89].

وبمثل هذا قال في توجيه اللّام في قوله تعالى: ﴿**لِيَحْمِلُوا** أَوْزَارَهُمْ﴾: ((ومعنى اللّام التّعليل من غير أنْ يكون غرضاً، كقولك: خرجت من البلد مخافة الشّر)) [90].

وينبغي أنْ لا نغترّ بقول من أنكر التّعليل المجازيّ في اللّام؛ لأنّ القرآن الكريم إنّما نزل بلغة العرب؛ لكون من أُنزل عليه عربيّاً فصيحاً، والكلام العربي يجري على طريقتين: إمّا على الحقيقة، وإمّا على المجاز.

وإذا كان هناك من يرى أنّ الأصل في اللّام هو التّعليل الحقيقيّ وما سواه ليس بأصل، فالأولى الحمل على الأصل، فالجواب أنّ سلامة المعنى مقدّمة في الاعتبار على هذا الأصل.

وليس الباحث بدعاً في هذا القول، فالنحويّون مجمعون على أنّ أهمَ قاعدة يجب على المعرب أن يستحضرها في إعرابه مراعاة المعنى مع سلامة القواعد النّحويّة، ومتى تعذّر الجمع بينهما كانت صحّة المعنى مقدّمة في الاعتبار، يقول ابن جنّي: ((فإنْ أمكنك أنْ يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصحّحت طريق تقدير الإعراب حتّى لا يشذّ شيء منها عليك وإيّاك أنْ تسترسل فتفسد ما تُؤْثِر أنْ تصلحه))[91]، ويقول أيضاً: ((تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه . فمتى اعتورا كلاماً ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب))[92].

ولا ريب في أنّ الجمع بين القول بالتّعليل الحقيقيّ وسلامة المعنى متعذّر؛ إذ إنّ حمل اللّام هنا على أصلها يحمل الكلام على أنّه تعالى أراد من عباده أنْ يفعلوا القبيح وأنْ يفعل هو بهم القبيح، تعالى الله عن ذلك علوّاً كبيراً.

نعم، قد لا يتعذّر ذلك، فيكون هو الأولى في نحو قوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ **لِتُخْرِجَ** النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: 1] لكنّه متعذّر في نحو ما سقنا من شواهد.

وهذا نصّ من الكشّاف يتّضح منه ما يؤكّد وجهة نظري، يقول الزّمخشريّ في تفسيرِ قوله تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ **وَلِيَقُولُوا** دَرَسْتَ **وَلِنُبَيِّنَهُ** لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الأنعام: 105]: ((فإنْ قلت: أي فرق بين اللّامين في لِيَقُولُوا، وَلِنُبَيِّنَهُ؟ قلت: الفرق بينهما أنّ الأوّل مجاز والثّانية حقيقة، وذلك أنّ الآيات صرفت للتّبيين ولم تصرف ليقولوا دارست، ولكن لأنّه حصل هذا القول بتصريف الآيات كما حصل التّبيين، شبّه به فسيق مساقه)) [93].

فالزّمخشريّ هنا فرّق بين اللّامين، جعل اللّام في القول الأوّل مجازاً، وفي الثّاني حقيقة، والّذي حمله على ذلك هو المعنى.

فصحّة المعنى مقدّمة في الاعتبار.

الخاتمة

قد تبيّن من عرض أقوال العلماء في معنى اللّام الواردة في أحكام الله تعالى وأفعاله أنّ سبب إخراجهم هذه اللّام عن بابها واختلافهم في دلالتها في آيات إنّما يعود توخّياً لمعنى صحيح ينزّه الحقّ تعالى عن الظّلم وعن كلّ قبيح، وينزّه القرآن أيضاً عن وقوع التّناقض بين آياته.

وقد ذهبت كلّ طائفة منهم مذهباً لتوجيه تلك الآيات، فمنهم من حملها على التّعليل المجازيّ، ومنهم من حملها على معنى العاقبة، ومنهم من قال: إنّها ليست للتّعليل، وإنّما هي لام الأمر والمقصود الدّعاء، ومنهم من قال: إنّها على حذف (لا) النّافية بعد (أن) المضمرة بعد اللّام، ومنهم من حمل الكلام على الاستفهام الإنكاريّ بحذف الاستفهام، ومنهم من حمله على النّفي والإنكار لا على الإثبات والإخبار، ومنهم من حمله على التّقديم والتّأخير، ومنهم من حمله على القلب.

وقد أبان البحث بأنّ حمل اللّام على التّعليل المجازيّ هو الأقوى في المعنى والأسلم من الاعتراض الّذي ينجم من تلك التّوجيهات.

على أنّ ذلك لا يعني إنكار معنى العاقبة فيها، فهو مسلك سلكه أيضاً أهل التّدقيق من العلماء ونقل ذلك عن الخليل وسيبويه، وهو أيضاً جار على الأسلوب العربيّ جرياناً واضحاً، لا إشكال فيه ولا إيهام، فمعنى العاقبة في (اللّام) صحيح ثابت بنقل ثقات أهل اللّغة.

وقد أبان البحث أيضاً بأنّ المعترضين على هذا الوجه لم يذكروا ما يمكن أنْ يعدّ مانعاً قويّاً منه.

ومع قبولنا هذين القولين بحمل اللّام على التّعليل المجازيّ أو العاقبة فإنّ هذا لا يعني إنكار حملها على التّعليل الحقيقيّ في كلّ مواضع استعمالها الواردة في أحكام الله تعالى وأفعاله، بل قد يكون هو الأولى كما ذكرنا في موضع من البحث، وذلك إذا لم يتعذّر علينا الجمع بين القول بالتّعليل الحقيقيّ وسلامة المعنى.

فصحّة المعنى – كما ذكرنا – مقدّمة في الاعتبار.

الهوامش:

(1) ينظر: رصف المباني: 293، والجنى الدّاني: 95.

(2) ينظر: جامع البيان: 12/ 262 – 263، والبحر المحيط: 5/ 227، 6/ 99، 6/ 520، ومغني اللّبيب: 282 – 283، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم: ق1 ج2/ 393.

(3) اللّامات: 138.

(4) الكشّاف: 1/ 435.

(5) ينظر: فوائد في مشكل القرآن: 205.

(6) اللّامات: 119.

(7) الاستغناء في أحكام الاستثناء: 499.

(8) ينظر: مغني اللّبيب: 283.

(9) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 347.

(10) البحر المحيط: 8/ 104، وينظر: روح المعاني: 10/ 16.

(11) ينظر: اللّامات: 119 – 121، والصاحبي: 76 – 77، وفقه اللّغة وسرّ العربيّة: 245 – 246.

(12) البيت من الوافر، وهو في ديوانه: 46.

(13) البيان في غريب إعراب القرآن: 2/ 229.

(14) اللّامات للزّجّاجيّ: 121.

(15) مفاتيح الغيب: 24/ 580.

(16) شرح قطر النّدى وبلّ الصّدى: 66.

(17) تفسير القرآن العظيم: 6/ 222.

(18) الكشاف: 3/ 381.

(19) مفاتيح الغيب: 24/ 580.

(20) المصدر نفسه: 19/ 57.

(21) البرهان في علوم القرآن: 3/ 93.

(22) من أسرار حروف الجرّ في الذّكر الحكيم: 260.

(23) روح المعاني: 10/ 256.

(24) ينظر: معاني القرآن: 1/ 477.

(25) ينظر: جامع البيان: 12/ 263.

(26) ينظر: مفاتيح الغيب: 17/ 292.

(27) ينظر: البحر المحيط: 6/ 99.

(28) ينظر: روح المعاني: 6/ 161.

(29) معاني القرآن: 1/ 477.

(30) روح المعاني: 6/ 161، وينظر: التّفسير المظهريّ: 5/ 51.

(31) ينظر: مفاتيح الغيب: 17/ 292 – 293، واللّباب في علوم الكتاب: 10/ 397 – 398.

(32) مفاتيح الغيب: 17/ 293.

(33) ينظر: إعراب القرآن: 2/ 156.

(34) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 4/ 348.

(35) ينظر: معاني القرآن: 1/ 377.

(36) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 30.

(37) ينظر: الصّاحبي: 77.

(38) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: 8/ 374.

(39) ينظر: فتح القدير: 2/ 532.

(40) إعراب القرآن: 2/ 156.

(41) ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 139، والبحر المحيط: 6/ 99، والدّرّ المصون: 6/ 260.

(42) ينظر: التّفسير البسيط: 11/ 292، ولباب التأويل في معاني التّنزيل: 2/ 458.

(43) ينظر: الأصول في النّحو: 2/ 171.

(44) ينظر: الكشاف: 2/ 352.

(45) ينظر: أنوار التّنزيل وأسرار التأويل: 3/ 122.

(46) الكشاف: 2/ 352.

(47) ليست في المطبوع، والكلام لا يستقيم بدونها، والّذي يدلّ عليها سياق الكلام والتّصريح بها في موضع آخر. ينظر: مفاتيح الغيب: 2/ 369.

(48) مفاتيح الغيب: 17/ 293.

(49) إعراب القرآن: 2/ 156.

(50) ينظر: المحرر الوجيز: 3/ 139.

(51) مفاتيح الغيب: 17/ 292.

([52]) متشابه القرآن: 368.

(53) المصدر نفسه: 367 – 368.

(54) مجمع البيان: 11/ 87.

(55) إعراب القرآن: 2/ 156، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: 8/ 374.

(56) المحرّر الوجيز: 2/ 131.

(57) البحر المحيط: 4/ 609.

([58]) الأصول في النحو: 2/ 254.

([59]) شرح الكافية: 1/ 272 .

([60]) ينظر: الخصائص: 2/ 360.

([61]) جامع البيان: 7/ 674.

([62]) متشابه القرآن: 367 – 368، وينظر: مفاتيح الغيب: 17/ 292.

([63]) إعراب القرآن: 1/ 198.

([64]) الجامع لعلم القرآن: 68.

([65]) البرهان في علوم القرآن: 3/ 104.

([66]) مفاتيح الغيب: 13/ 107.

(67) الدّرّ المصون: 6/ 260.

(68) من أسرار حروف الجرّ في الذّكر الحكيم: 261.

(69) التّحرير والتّنوير: 11/ 268.

(70) ينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 268، والتّبيان في إعراب القرآن: 1/ 536، والدّرّ المصون: 5/ 134.

(71) من أسرار حروف الجرّ في الذّكر الحكيم: 261 – 262.

(72) ينظر: المحرّر الوجيز: 2/ 479، والبحر المحيط: 5/ 227، والدّرّ المصون: 5/ 520 – 521.

(73) ينظر: متشابه القرآن: 305، والتبيان في تفسير القرآن: 5/ 38، ومجمع البيان: 9/ 69 – 70، والبحر المحيط: 5/ 227 – 228، والدّرّ المصون: 5/ 521.

(74) البحر المحيط: 5/ 227 – 228.

(75) التّبيان في تفسير القرآن: 5/ 36 – 38، وينظر: مجمع البيان: 9/ 69.

(76) تفسير الماتريديّ: 5/ 94.

(77) المصدر نفسه: 5/ 94.

(78) بحر العلوم: 1/ 584، وينظر: البحر المحيط: 5/ 228.

(79) البحر المحيط: 5/ 228.

(80) المحرر الوجيز: 2/ 479.

(81) ينظر: باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن: 1/ 543.

(82) شرح الأصول الخمسة: 465.

(83) الدّرّ المصون: 1/ 383.

(84) البحر المحيط: 3/ 268.

(85) الدّرّ المصون: 5/ 315.

(86) الكشاف: 2/ 173.

(87) الدّرّ المصون: 3/ 505.

(88) الجامع لأحكام القرآن: 10/ 96.

(89) الكشّاف: 1/ 435.

(90) المصدر نفسه: 2/ 578.

([91]) الخصائص: 1/ 284 – 285.

([92]) المصدر نفسه: 3/ 258 .

([93]) الكشّاف: 2/ 53.

المصادر والمراجع:

📖 القرآن الكريم.

📖 الإتقان في علوم القرآن. السيوطي: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت: 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.

📖 الاستغناء في أحكام الاستثناء، القرافيّ، شهاب الدّين أحمد بن إدريس، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1406هـ – 1986م.

📖 الأصول في النّحو، ابن السّرّاج، أبو بكر محمّد بن السّريّ بن سهل النّحويّ، (ت: 316هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الحسين الفتليّ، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، لبنان، ط3، 1996م.

📖 إعراب القرآن، أبو جعفر النّحّاس، أحمد بن محمّد بن إسماعيل بن يونس، (ت: ٣٣٨هـ)، وضع حواشيه وعلّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ .

📖 أنوار التّنزيل وأسرار التّأويل، البيضاويّ، أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمّد الشّيرازيّ، (ت: ٦٨٥هـ)، تحقيق: محمّد عبد الرّحمن المرعشليّ، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط1، ١٤١٨ هـ .

📖 باهر البرهان في معاني مشكلات القرآن، النيسابوريّ الغزنويّ، أبو القاسم، محمود بن عليّ بن الحسين ، (ت بعد: ٥٥٣هـ)، تحقيق: سعاد بنت صالح بن سعيد بابقي، جامعة أمّ القرى، مكّة المكرّمة، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

📖 بحر العلوم، السّمرقنديّ: أبو اللّيث نصر بن محمد، (ت: 373هـ)، تحقيق: الشّيخ علي محمّد معوّض، والشّيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدّكتور زكريا عبد الحميد النّوتي بيروت، دار الكتب العلميّة، ط1، 1413هـ – 1993م.

📖 البحر المحيط، أبو حيّان، محمّد بن يوسف بن عليّ بن يوسف، (ت: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمّد جميل، دار الفكر، بيروت، د . ط، 1420هـ.

📖 البرهان في علوم القرآن، الزّركشيّ، أبو عبد الله، بدر الدّين، محمّد بن عبد الله بن بهادر، (ت:٧٩٤هـ)، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1376هـ ـ 1957م.

📖 البيان في غريب إعراب القرآن. الأنباريّ: أبو البركات، عبد الرحمن بن محمد، تحقيق: طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقا، القاهرة، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، 1400م.

📖 التّبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء، عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبريّ، (ت : ٦١٦هـ)، تحقق : علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربيّة، د . ط، د . ت.

📖 التبيان في تفسير القرآن. الطوسي: أبو جعفر محمد بن الحسن، (ت: 460هـ)، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، بيروت، دار إحياء التراث العربي، د . ط)، د .ت.

📖 التّحرير والتّنوير، محمّد الطّاهر بن محمّد بن محمّد الطّاهر بن عاشور التّونسيّ، (ت : ١٣٩٣هـ)، الدار التّونسيّة للّنشر، تونس، ١٩٨٤ هـ.

📖 التّفسير البسيط، أبو الحسن، علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحديّ النيسابوريّ، (ت: ٤٦٨هـ)، حقّق في (١٥) رسالة دكتوراه بجامعة الإمام محمّد بن سعود، ثمّ قامت لجنة علميّة من الجامعة بسبكه وتنسيقه، عمادة البحث العلميّ، جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة، ط1، 1430هـ.

📖 تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، أبو الفداء، إسماعيل بن عمر القرشيّ البصريّ ثم الدّمشقيّ (ت ٧٧٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمّد السّلامة، دار طيبة للنّشر والتّوزيع، ط2، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

📖 تفسير الماتريديّ (تأويلات أهل السّنة)، الماتريديّ، أبو منصور، محمّد بن محمّد بن محمود، (ت ٣٣٣هـ)، تحقيق: د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

📖 جامع البيان عن تأويل آي القرآن، الطّبريّ، أبو جعفر، محمّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، (ت: 310هـ)، تحقيق: الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركيّ بالتّعاون مع مركز البحوث والدّراسات الإسلاميّة بدار هجر، الدّكتور عبد السّند حسن يمامة، دار هجر للطّباعة والنّشر والتّوزيع والإعلان، ط1، 1422هـ ـ 2001م.

📖 الجامع لأحكام القرآن. القرطبيّ: أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاريّ، (ت: 671هـ)، تحقيق: أحمد البردونيّ، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصريّة، القاهرة، ط2، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

📖 الجنى الدّاني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المراديّ، (ت: 749هـ)، تحقيق: الدّكتور فخر الدّين قباوة، والأستاذ محمّد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1413هـ ـ 1992م.

📖 حاشية الشّهاب على تفسير البيضاويّ، المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرّاضي على تفسير البيضاويّ، شهاب الدّين، أحمد بن محمّد بن عمر الخفاجيّ المصريّ، (ت: 1069هـ)، دار صادر، بيروت، د . ط، د . ت.

📖 الخصائص، أبو الفتح، عثمان بن جنّيّ الموصليّ، (ت: 392هـ)، الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، ط4، د . ت.

📖 الدّرّ المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العبّاس، السّمين الحلبيّ، شهاب الدّين، أحمد بن يوسف بن عبد الدّائم ، (ت:٧٥٦هـ)، تحقيق: الدّكتور أحمد محمّد الخراط، دار القلم، دمشق، د . ط، د . ت.

📖 دراسات لأسلوب القرآن الكريم. عضيمة: محمد عبد الخالق، (ت: 1404هـ)، دار الحديث، القاهرة، 1425 – 2004.

📖 ديوان أبي العتاهيّة، دار بيروت للطّباعة والنّشر، بيروت، 1406 – 1986م.

📖 رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النّور المالقيّ، (ت: 702هـ)، تحقيق: الأستاذ الدّكتور أحمد محمّد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط3، 1423هـ ـ 2002م.

📖 روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسّبع المثاني، الألوسيّ، شهاب الدّين، محمود بن عبد الله الحسينيّ، (ت: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطيّة، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1، ١٤١٥هـ.

📖 شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبد الجبار بن أحمد، (ت: 415)، تعليق: أحمد بن الحسين بن أبي هاشم، تحقيق: د. عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة، القاهرة، ط3، 1416.

📖 شرح شذور الذّهب في معرفة كلام العرب، أبو محمّد، جمال الدّين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، (ت: ٧٦١هـ)، تحقيق: عبد الغني الدّقر، الشّركة المتّحدة للتّوزيع، سوريا، د . ط، د . ت.

📖 شرح الرّضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قازيونس، بنغازي، ط2، 1395هـ – 1975م.

📖 شرح قطر الندى وبل الصدى. ابن هشام: عبد الله بن يوسف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، د . ط، د . ت.

الصّاحبي في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكرياء القزوينيّ الرّازي، (ت: ٣٩٥هـ)، محمّد علي بيضون، ط1، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

فتح القدير، الشّوكانيّ، محمّد بن عليّ بن محمّد بن عبد الله، (ت: ١٢٥٠هـ)، دار ابن كثير، دار الكلم الطّيب، دمشق، بيروت، ط1، ١٤١٤ هـ .

فوائد في مشكل القرآن، عزّ الدّين عبد العزيز بن عبد السّلام، (ت: 660هـ)، تحقيق: د. سيّد رضوان علي النّدويّ، دار الشّروق، جدّة، د . ت.

الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، أبو القاسم، جار الله، محمود بن عمر بن محمّد الزّمخشريّ، (ت: 538هـ)، وبحواشيه أربعة كتب، الأوّل: الانتصاف، لأحمد بن المنير الأسكندريّ، والثّاني: الكافي الشّاف في تخريج أحاديث الكشّاف، للحافظ بن حجر، والثّالث: حاشية الشّيخ محمّد عليان المرزوقيّ على تفسير الكشّاف، والرّابع: شاهد الإنصاف على شواهد الكشّاف، للشّيخ محمّد عليان المرزوقيّ، رتّبه وضبطه وصحّحه: محمّد عبد السّلام شاهين، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط4، 1427هـ - 2006م.

اللّامات ، الزّجّاجيّ، أبو القاسم، عبد الرحمن بن إسحاق البغداديّ النّهاونديّ، (ت: ٣٣٧هـ)، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط2، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

لباب التأويل في معاني التّنزيل، الكرمانيّ، أبو القاسم، محمود بن حمزة، (ت: بعد 531هـ)، التّحقيق: أربع رسائل دكتوراه بقسم القرآن وعلومه بكلّيّة أصول الدّين في جامعة الإمام محمّد بن سعود الإسلاميّة بالرياض، ناصر بن سليمان العمر - من أوّل سورة الفاتحة إلى آخر سورة النّساء - ١٤٠٤ هـ.، وعبد الله بن حمد المنصور - من أوّل سورة المائدة إلى آخر سورة الإسراء - ١٤٢٩ هـ.، إبراهيم بن محمّد بن حسن دومري - من أوّل سورة الكهف إلى آخر سورة الصّافات - ١٤٢٩ هـ.، إبراهيم بن عليّ بن ولي الحكميّ - من أوّل سورة ص إلى آخر سورة النّاس - ١٤٢٩ هـ، د . ت.

متشابه القرآن. القاضي الهمدانيّ: أبو الحسن، عبد الجبار بن أحمد، (ت: 415هـ)، تحقيق: عدنان محمّد زرزور، القاهرة، دار التراث، 1969م.

مجمع البيان في تفسير القرآن. الطبرسيّ: أبو علي الفضل بن الحسن، (ت: 548هـ)، ، بيروت، دار مكتبة الحياة، (د.ط)، د . ت.

📖 المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمّد، عبد الحقّ بن غالب بن عبد الرّحمن بن تمّام بن عطيّة الأندلسيّ المحاربيّ، (ت: 542هـ)، تحقيق: عبد السّلام عبد الشّافي محمّد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط1، 1422هـ.

📖 مشكل إعراب القرآن، أبو محمّد مكيّ بن أبي طالب حَمّوش بن محمّد بن مختار القيسيّ القيروانيّ ثم الأندلسيّ القرطبيّ، (ت: ٤٣٧هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضّامن، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط2، ١٤٠٥.

📖 معاني القرآن. الأخفش: أبو الحسن، سعيد بن مسعدة البلخيّ، (ت: 215هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ط1، 1411هـ – 1990م.

📖 معاني القرآن. الفرّاء: أبو زكريّا، يحيى بن زياد، (ت: 207هـ)، تحقيق: وأحمد يوسف نجاتي، محمّد علي النجّار، عبد الفتّاح إسماعيل شلبي، دار المصريّة للتّأليف والتّرجمة، مصر، ط1، د . ت.

📖 معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق، الزّجّاج، إبراهيم بن السّريّ، (ت: 311هـ)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1408هـ – 1988م.

📖 مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، أبو محمّد، جمال الدّين، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاريّ، (ت:٧٦١هـ)، تحقيق: الدّكتور مازن المبارك، ومحمّد عليّ حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.

📖 مفاتيح الغيب المعروف بـ(التّفسير الكبير)، أبو عبد الله، فخر الدين، محمّد بن عمر بن الحسن بن الحسين التّيميّ الرّازيّ، (ت: ٦٠٦هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط3، 1420هـ.

📖 من أسرار حروف الجر في الّذكر الحكيم، الخضريّ، محمّد الأمين، القاهرة، مكتبة وهبة، (د.ت).